	شرط الإمام مالك في موطأه	شرط الإمام أحمد في مسنده	شرط الإمام البخاري في صحيحه	شرط الإمام مسلم في مسلمه
	شرطه في كتابه من أوثق الشروط وأشدها ، فقد كان يسلك منهج التحري والتوخي وانتقاء الصحيح ولا يروي إلا عن ثقة .	اشترط في الراوي الشهرة بطلب الحديث فيكون معروف عند الناس بالنقل ولم يظهر كذبه .	استقرأ العلماء أحاديثه وعلموا شروطه ولم يصرح هو بذلك : 1. أن يخرج الحديث المتفق على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور من غير اختلاف بين الثقات الأثبات. 2. أن يكون الراوي متصفا بصفات العدالة ، ضابطا، متحفظا، سليم الذهن ، قليل الوهن ، سليم الاعتقاد. كان ينتقي من الرواة من عرف فيهم الحفظ والإتقان مع طول الملازمة للشيخ فيخرج أحاديثهم، ثم يعرج على الرواة الذين عرفوا بالحفظ والإتقان لكن لم يلازموا شيوخهم . 3. أن يكون إسناده متصلا غير مقطوع. اشترط البخاري ثبوت اللقاء بين الراوي وشيخه ولو لمرة ولم يكتفي بثبوت المعاصرة مع إمكان اللقاء.	اشترط مسلم أن لا يخرج في صحيحه إلا حديثا صحيحا وبين في مقدمته أنه قسم الرواة إلى طبقات: 1. الحفاظ المتقنون. 2. المتوسطون في الحفظ والإتقان. 3. الضعفاء و المتركون. ثم بين أنه يروي ابتداء في الأصول، ثم يورد أحاديث الطبقة الثانية في المتابعات والشواهد ، أما الطبقة الثالثة فلا يخرج شيء من حديثهم. كما بين مسلم في المقدمة مذهبه في إثبات اتصال الحديث المعنعن إذا عاصر الراوي من يروي عنه مع إمكانية لقائهما وانتفاء موانع اللقاء.
